المطلوب أولاً حوار مسؤول بين أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية

اذا كان هناك اقرار عام بعدم وجود "افاق لحل في الوضع الحاضر" حسب تعبير بعض الاوساط المشاركة في مؤتمر عمان فما الداعي اذن لعقد هذه الاجتماعات واثارة هذه الضجة الدعائية وما يرافقها ويترتب عليها في الساحة الفلسطيني من اتساع في شقة الخلاف؟!

ان الخطر هو ما تنشره وسائل الاعلام الاردنية والغربية في الساحة الدولية.

ان هذه الصيغة هي تلك التي سعى اليها الجانب الاردني قبل وقف الحوار السابق، ورمى من ورائها الى دمج الضفة الغربية بالمملكة الاردنية! ولكن مبدأ التفكير في صيغة جديدة بعد قمة فاس التي اقرتها القمة العربية، وصادق عليها الشعب الفلسطيني يعتبر خروجا صريحا على الاجماع العربي والفلسطيني، وانتهاكا لمبدأ استقلالية القرار الفلسطيني الذي تشكل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني حدوده ومضمونه.

ان سفر "وفود" الى عمان وتصريحات فريج قبيل سفره الى ان الجانب الاردني يسعى للضغط على ياسر عرفات والمنظمة من اجل التفويض وعلى اساس صيغة معدلة في احسن الاحوال، تكون اقل بكثير من قرارات الرباط.

هذا ليس تخمينا بل قاله اكثر من مسؤول اردني، بل ان الكثير من صوت من اصوات المسؤولين الاردنيين في الاراضي المحتلة.

وقد بات واضحا ان هؤلاء، اي اصحاب هذه الاصوات، كانوا لا يفوتون مناسبة الا ويقولون فيها ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وغير ذلك او الى جانب ذلك كانت تغدق عليهم اموال الدعم فاصبحوا الان يطرحون انفسهم كقوة ضاغطة على منظمة التحرير، وكطرف لا علاقة له بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني. وبعض هؤلاء يذهب الى ابعد من ذلك فيعتبر نفسه طرفا مقابلا في اجتماعات الحوار بعمان!

ان هذا "التحول" في حد ذاته، اي خروج البعض من دائرة التحدي الى دائرة التحدي لمنظمة التحرير وقرارات مجلسها الوطني جدير بان يفتح بعض العيون على الاتجاه الذي تندفع اليه اوساط الرباط الفلسطينية المتخاذلة في الاراضي المحتلة والتي تتلقى الدعم والتأييد من عمان، والتشجيع المكشوف من بعض سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

ان الجنرال "بن اليعازر" حينما يعلن عن تشجيعه لمن يسميهم العناصر المؤيدة للاردن، وعن ترحيبه باشتراك اكثر من الضفة الغربية في مجلس النواب الاردني، لا يستهدف خدمة الشعار الذي يتخفى تحته المتخاذلون، وهو يعلم بان تفويض الاردن سيعيد الارض، فالجنرال واضح في انها في تسكه بكل شبر من الارض في الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية. لكن القاسم المشترك بينه وبينهم هو المساهمة في تصفية منظمة التحرير او على الاقل، استبعادها عن الخارطة السياسية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

ان الذي يراقب التحولات الجارية في السياسة الاردنية في الاراضي المحتلة ومواطنيها، وانتقال العناصر الموالية لها في هذه السياسة في هذه الاراضي من التظاهر بتاييد منظمة التحرير الى اتخاذ مواقف متعارضة مع منظمة التحرير وقرارات مجلسها الوطني، يستطيع ان يرى بوضوح السبب في هذا الحماس الاسرائيلي الرسمي لهذه التحولات.

ولما كانت مختلف "المشاريع الامريكية" ليست في متناول يد اللاهثين وراءها باعترافهم انفسهم فان هدف المتخاذلين من وراء الضغط لاستئناف الحوار ليس تنفيذ هذا المشروع او ذاك من تلك المشاريع وانما خلق مناخ معين يزيد في الانقسامات الفلسطينية، ويضفي مصداقية على التحرك السياسي الاردني، وعلى الاجراءات والنشاطات التي تمارسها السلطات الاردنية في الاراضي المحتلة، ويدفع باتجاه اضعاف منظمة التحرير.

وحتى اذا ما سلمنا بما يقوله البعض من ان "الحوار" سيساعد على رفع بعض الاجراءات الاردنية على الجسور، والغاء بعض القرارات الاردنية المتخذة بعد وقف الحوار في العام الماضي فان ذلك، حتى لو تحقق، لا يعادل الثمن السياسي الباهظ الذي يراد من الطرف الفلسطيني ان يدفعه مقابل ذلك، او يوازي الاضرار الناجمة عن مضاعفات الحوار في الساحة الفلسطينية.

صحيح ان مبدأ الحوار واللقاء مع اية دولة عربية امر معترف به. وقد صاغ المجلس الوطني الفلسطيني حدودا لهذا الحوار في دورته الاخيرة بالجزائر. ولكن معارضتنا لهذا الحوار تنبع في الاساس من الاعتبارات المشار اليها وهي محاولة الباسه مضمونا متناقضا مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، واستغلاله لتعبئة قوى في الاراضي المحتلة لصالح تفويض النظام الاردني بتمثيل الشعب الفلسطيني، واعطاء مصداقية لسياسة الاعتماد على الحلول الاميركية، وتعميق عوامل الانقسام والفرقة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.

واذا كان الجانب الفلسطيني في جولة العام الماضي لم يستطع الحصول على دعم اردني للمطالب الفلسطينية وهو موحد الصفوف، فان استئناف هذا الحوار، في الاوضاع الحاضرة، لن يحقق اية مصلحة فلسطينية لم يستطع الحوار السابق تحقيقها.

ومن هنا فان تغير الظروف منذ موافقة المجلس الوطني على الحوار ضمن شروط معينة، يجعل مسألة التوقيت ذات مغزى هام.

لقد كان الاولى والاجدر بالاهتمام هو النضال من اجل توفير ظروف ملائمة لاستئناف الحوار بين اطراف الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها من اجل وضع الشروط والضوابط للتمسك بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر، ومن اجل تعزيز الوحدة الوطنية، ووضع الاسس الكفيلة بازالة اسباب الخلاف القائم، وعلى اساس ذلك اعادة تفعيل هيئات منظمة التحرير ومؤسساتها الشرعية.

فقط على قاعدة الوحدة الراسخة، والتمسك بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، والتضامن الكفاحي مع سوريا والحركة الوطنية اللبنانية ومجمل القوى الثورية العربية والعالمية يمكن الانطلاق من اجراء الحوار مع اي طرف عربي او دولي. وبغير هذه الشروط يكون الحوار من موقع الضعف، ويكون محفوفا باشد الاخطار وحاملا المزيد من عوامل التمزق والانقسام.

ان النظام الاردني له استراتيجية محددة من وراء تحركاته المختلفة ومجلسها الوطني، يستطيع ان يرى بوضوح

الحوار وهو لا يخسر شيئا حتى لو لم يحقق اية نتائج بل هو يكسب من وراء الحوار تصديقا لنهجه في الاعتماد على امريكا، ولسياسته تجاه الاراضي المحتلة وسكانها. وهذه الاستراتيجية التي تكمن في تعزيز دوره كممثل للشعب الفلسطيني بدلا من منظمة التحرير يسعى لتحقيقها من خلال اضعاف منظمة التحرير. وهذا ما يحققه الحوار للاسباب التي ذكرت من قبل.

بقلم
بشير البرغوثي

وبالمقابل فان الطرف الفلسطيني المشارك في الحوار قد تكون لديه تصورات عما يأمله من هذا الحوار ولكنها في جميع الاحوال ذات صفة تاكتيكية وتعود بمردود سلبي على كيان منظمة التحرير.

ان الحوار مع النظام الاردني ليس كالحوار مع اية دولة عربية اخرى. لان هذا النظام، من بين كافة الانظمة العربية، يطرح نفسه كبديل لمنظمة التحرير، ويؤكد ان الصيغة الدستورية لعام ١٩٥٠ هي صيغة المستقبل للعلاقات الاردنية الفلسطينية. وبمعنى آخر فانه يعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة، ويطلب من منظمة التحرير ان يكون بديلا لها، وبعمل بوسائل شتى لتحقيق هذا الدور سواء قبلت منظمة التحرير بذلك ام لم تقبل.

لذلك فان نجاح الحوار، في هذه الظروف، وفي ظل موازين القوى الحالية على الصعيد العربي، يعني الانتقاص من الاستراتيجية الفلسطينية في اكثر مواقعها جوهرية وحيوية وهي مطلب اقامة الدولة المستقلة.

لهذا فانه حتى لو كان هذا الحوار في نظر الجانب الفلسطيني هادفا الى كسب الوقت، كما يقال، وجزءا من "التاكتيكات" المعهودة، فان مضاعفاته تجعل من هذه التاكتيكات، بغض النظر عن نوايا اصحابها، ذات ضرر مباشر على استراتيجية العمل الفلسطيني.

ان ما يخدم الاستراتيجية الفلسطينية، وهي تحديدا العودة وحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، هو النضال لاخراج منظمة التحرير من المأزق القائم وللحيلولة دون اقحامها في "فخ" استراتيجي تصبح داخله بلا دور او قوة. وهذا لا يتأتى الا من خلال الافلات من شباك الرجعية العربية والتوجه على اساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لحوار بناء من اجل اعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية والتضامن مع سوريا والحركة الوطنية اللبنانية، والاستفادة من معطيات التجربة الكفاحية في لبنان لاقامة جسور جديدة للعمل المشترك.

واذا كان في ظل الانجازات التي حققتها الحركة الوطنية اللبنانية، ما يبرر المرونة التي اخذت تظهر في التعامل مع امين الجميل بعد موافقته على الغاء اتفاق الاذعان، ومع الاعتراف بعدم وجود اي وجه شبه مع الجميل او مع موضوع الخلاف القائم، فمع ذلك تكون المرونة اولى بين الاطراف ذات المصلحة المشتركة في مواجهة الهجمة الامبريالية، وفي التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية.

وقائع من تقرير "لجنة كارب" تشاهد المنطقة الوسطى يجمّد التحقيق

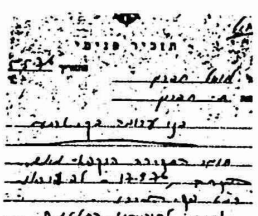

حدث هذا بمدينة الخليل، حيث كان يسود المدينة اضراب تجاري من الشبان باقامة حواجز من الاطارات المشتعلة وقذف السيارات العسكرية بالحجارة. مجموعة من مستوطني "كريات اربع" بادرت الى النزول للمدينة "لمساعدة قوات الامن"، واثناء تجولهم امسكوا باثنين من الشبان العرب واقتادوهم الى "كريات اربع"، وحسب رواية الشبان فقد اقتيدوا الى بناء غير مكتمل، ومن ثم اطلق عليهم كلب مدرب مستخدم للحراسة، اذ هاجمهم وعض اثنين منهم بعد ذلك سلموهم الى الحاكمة العسكرية بعد ان حذروهم من عواقب اي شكوى ضدهم.

الشاب ويدعى سالم ابو سلامة، قال في افادته امام المحقق: "حلت بالمحل الساعة العاشرة حاملي مستوطني كريات اربع، وانا العبا الحجارة واقتادونا الى كريات اربع. الساعة التاسعة والنصف جاءوا بنا الى مركز الشرطة، اسمى لا اريد ان اسكي ضد اي كان".

الشاب الثاني زياد ابراهيم، من جملة ما ورد في افادته: "اخذوني واثنين آخرين الى سيارتهم ثم لكريات اربع، حوالي الساعة الثانية والنصف، جاءوا بنا الى مركز الشرطة الوطنية والاجتماعية. اريد ان اشتكي ضد الاشخاص الذين اخذوني ولا اريد ان يواجهوا مشاكل".

الشاب الثالث محمد علي ابو اشحدم، افاد هو الاخر باشياء مشابهة.

نحمان شخير من كريات اربع افاد آنذاك: "بطريقي الى المدينة شاهدت حاجزا على الشارع ومجموعة من الشباب قامت بالقاء الحجارة علينا، امسكنا بثلاثة منهم واخذناهم بالسيارة لنسلمهم الى الشرطة وتقديم شكوى بذلك. ولكن بطريقنا الى الشرطة كان هناك حاجزا آخر ومئات من الرجال الذين بادروا برجمنا بالحجارة وهددوا بقتلنا وكان من المستحيل متابعة السير لان الشارع كان مليئا بالاطارات المشتعلة لذلك استدرنا بسرعة وفررنا من المكان عبر طريق آمن الى كريات اربع".

اما ما حدث الى حبس سلمهم للشرطة فلم يبلغ عنه شخير، وكذلك الشباب فهم ايضا لم يشكوا نتيجة التهديد الذي تعرضوا له ان هم اشتكوا، ومن جملة ما قاله احدهم (زياد) بعد عدة اسابيع: "حضر احد المستوطنين الى محلي مرة ثانية واستعرض سلسلة حديدية قرب وجهي بصورة هزلية وبطريقة محاربات، وقال اذا اسكيت فان هذا الحديد سيصيك بالمرة القادمة".

واضاف زياد: لم يكن اطلاق الكلاب هو الشيء الوحيد الذي تعرضنا له فعلاوة على ذلك فقد جردونا من ملابسنا واحذيتنا واجبرونا على رفع ايدينا في احد الملاجئ، وكانوا يسألوننا عن الغى الحجارة وعندما يجيبهم بالنفي كان ردهم اللكمات."

تجميد التحقيق

بمذكرة داخلية مصنفة كمستعجل جدا ذكر بها بان مواد التحقيق جمعت من يوم الحادث بناء على تعليمات قائد المنطقة الوسطى والموضوع بقي حتى اليوم بدون معالجة (انظر صورة المذكرة)